



# التحديات الإقتصادية من ذي إيدج

الاقتصاد الكلي وآفاق الأسواق  
للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

أكتوبر 2025



## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

### الملخص التنفيذي

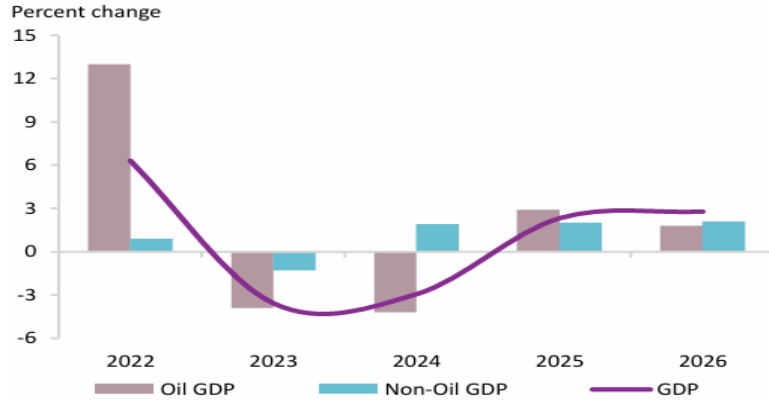
**الكويت:** بعد عامين متتاليين من الركود، تستعد الكويت لتحقيق تعافٍ معتدل في عام 2025. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.3%، مدفوعاً بتراجع قيود الإنتاج ضمن اتفاق أوبك+، واستمرار مشاريع البنية التحتية غير النفطية، وانتعاش الناتج المحلي النفطي. يظل التضخم بين الأدنى في المنطقة عند نحو 2.3%، في حين يشهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تسارعاً ملحوظاً ويستمر العجز المالي عند مستويات مرتفعة، إذ يُتوقع أن يبلغ نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026/2025، رغم إقرار قانون الدين العام الجديد في مارس 2025 الذي أتاح للكويت العودة إلى الأسواق العالمية. وقد شملت الإصدارات الأخيرة سندات دولية بقيمة 11.25 مليار دولار أمريكي ودينياً محلياً بقيمة 1.8 مليار دينار كويتي، مما وفر سيولة مالية إضافية مع الحفاظ على الاحتياطيات السيادية الضخمة. ورغم هذا التقدم، لا تزال التحديات الهيكلية قائمة، لا سيما الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية، وهيمنة فاتورة الأجور العامة، وبطء وتيرة التنويع الاقتصادي وتستمر جهود إصلاحات رؤية الكويت 2035 وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي، غير أن فعالية التنفيذ ستظل العامل الحاسم لتحقيق الأهداف.

**دول مجلس التعاون الخليجي:** تتجه اقتصادات دول مجلس التعاون إلى نمو أقوى في عام 2025، إذ يتوقع البنك الدولي أن يبلغ النمو المجمع نحو 3.2% مقارنة بـ 1% فقط في 2024. ومن المنتظر أن تشهد كل من السعودية والإمارات وقطر وعمان والبحرين تسارعاً في النمو مع ارتفاع الإنتاج النفطي واستمرار صلابة النشاط غير النفطي. ويظل التضخم منخفضاً عبر دول المجلس ضمن نطاق 1-2% بفضل ارتباط العملات بالدولار الأمريكي واستمرار الدعم الحكومي. أما الأوضاع المالية فتنبأين: تحمل البحرين أعلى عبء دين (نحو 127% من الناتج المحلي)، بينما تحافظ الإمارات وقطر على فوائض مالية ومستويات دين معتدلة. ويشكل الإنفاق الاستثماري في مشروعات رؤية السعودية 2030 محددًا رئيسياً للتوجه المالي في المملكة، في حين تواصل عُمان جني مكاسب الضبط المالي والإصلاحات السابقة. وتبقى الكويت حالة استثنائية بدين عام شبه معدوم لكنها بدأت دخول الأسواق المالية بموجب قانونها الجديد. وعلى المستوى الجماعي، لا تزال دول مجلس التعاون تمتلك هوامش مالية كبيرة، غير أن كفاءة الإنفاق (الإنفاق الذكي) والتنويع الاقتصادي الحقيقي سيشكلان العاملين الرئيسيين لضمان الاستدامة طويلة الأجل.

**السياق العالمي:** يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في وتيرة النمو، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً قدره 3.0% في عام 2025، مع قيادة آسيا الناشئة للمشهد وتباطؤ الاقتصادات المتقدمة. يُتوقع أن يواصل الاقتصاد الأمريكي أداءه المتمسك بمعدل نمو نحو 1.9%، في حين تسجل منطقة اليورو نمواً ضعيفاً لا يتجاوز 1.0%. أما الصين فتمضي في مسار تباطؤ تدريجي مع توقعات نمو تبلغ 4.8% نتيجة ضغوط قطاع العقارات وضعف الطلب المحلي. ويتراجع التضخم عالمياً، مما يسمح للبنوك المركزية الكبرى بوقف أو خفض أسعار الفائدة تدريجياً، رغم استمرار المخاطر الناتجة عن أسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية. ومن المتوقع أن تبقى أسواق النفط متقلبة ضمن نطاق 70-80 دولاراً للبرميل، وهو مستوى ملائم لمعظم موازنات دول الخليج لكنه أقل من سعر التعادل المالي الأعلى في الكويت.

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

### الكويت: تعافٍ وسط قيود النفط وجهود الإصلاح



Sources: IMF WEO and World Bank staff estimates.

توضيح: النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الكويت (2002-2026)

أكبر. ويظل سعر التعادل المالي للنفط في الكويت أعلى بكثير من المستويات الحالية، الأمر الذي يجعل مواصلة الإصلاح المالي المستدام ضرورة أساسية للحفاظ على الاستقرار المالي. ومن الإشارات الإيجابية أن الإيرادات غير النفطية يُتوقع أن ترتفع بنحو 9% في الموازنة الجديدة نتيجة زيادة الرسوم وتحسين آليات التحصيل، فيما تسعى السلطات إلى إدخال تدابير ضريبية جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات، بالإضافة إلى ترشيح نظام الدعم بهدف تقليص العجز الهيكلي في المالية العامة.

يبقى الدين العام للكويت عند مستويات منخفضة للغاية (نحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024)، إلا أنه بدأ بالارتفاع تدريجيًا. وفي مارس 2025، أقرّ قانون الدين العام الجديد الذي حدد سقفًا قدره 30 مليار دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 98 مليار دولار أمريكي)، وسمح بإصدار أدوات

**النمو والقطاع النفطي :** بعد عامين من الركود، يعود الاقتصاد الكويتي إلى النمو في عام 2025. انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تقدر بنحو -2.9% في عام 2024 (بعد -3.6% في عام 2023) نتيجة تخفيضات إنتاج النفط ضمن اتفاق أوبك+، لكنه من المتوقع أن ينتعش بنحو 2.3% في عام 2025 مع تراجع قيود الإنتاج تدريجيًا. سجل الناتج المحلي الإجمالي النفطي انخفاضًا حادًا في العام الماضي بنسبة -4.2%، بينما حققت القطاعات غير النفطية نموًا معتدلًا بنسبة +1.9% مدعومة بمشروعات بنية تحتية كبرى مثل ميناء مبارك الكبير ومدينة الحرير، والتي ساعدت في الحد من تباطؤ النشاط الاقتصادي. ومع الارتفاع التدريجي في إنتاج النفط اعتبارًا من منتصف عام 2025، من المتوقع أن يعود قطاع الهيدروكربونات إلى النمو بنسبة تقارب +2.9% مما سيدعم الناتج المحلي الإجمالي الكلي. ومع ذلك، تبقى أسعار النفط عاملاً غير مؤكد؛ إذ ارتفع خام برنت مؤقتًا فوق 70 دولارًا للبرميل في منتصف عام 2025 وسط توترات خليجية، ثم تراجع إلى حدود منتصف الستين دولارًا في أغسطس، أي دون مستوى التعادل المالي للكويت المقدر بأكثر من 90 دولارًا للبرميل. ويبرز ذلك استمرار هشاشة الوضع المالي أمام تقلبات سوق النفط، مما يعزز الحاجة الملحة إلى تسريع جهود التنويع الاقتصادي.

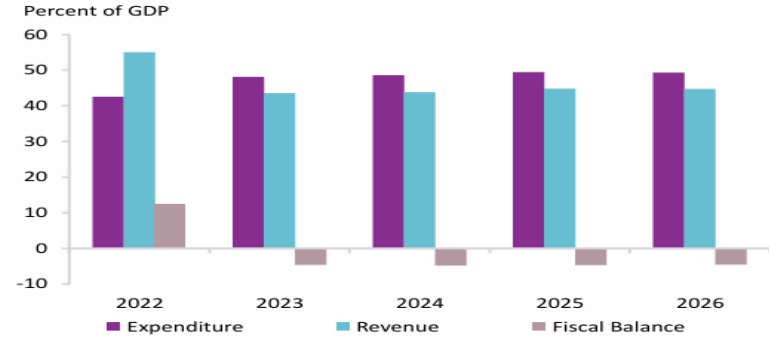
**الميزان المالي والمالية العامة:** تحسن المركز المالي للكويت على المدى القصير، غير أن التحديات الهيكلية لا تزال قائمة. فبعد تحقيق فائض استثنائي في السنة المالية 2022/2021 مدفوع بعوائد النفط، عادت الموازنة إلى تسجيل عجز مع عودة أسعار النفط إلى مستوياتها الطبيعية. شهدت السنة المالية 2025/2024 عجزًا أقل مما كان متوقعًا (حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي) بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية (بمتوسط سعر نفط يقارب 75 دولارًا للبرميل مقابل 70 دولارًا مقترضًا في الموازنة) إلى جانب تخفيضات في الإنفاق الحكومي بنسبة 20% على مستوى الجهات الحكومية كافة. ومع ذلك، تتوقع موازنة 2026/2025 عودة العجز المالي إلى مستويات مرتفعة (نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي) بافتراض سعر نفط يبلغ 68 دولارًا للبرميل. ولا تزال فاتورة الأجور والدعم تستحوذ على ما يقارب 80% من النفقات العامة، مما يحد من القدرة على ضبط الإنفاق وخلق حيز مالي

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ 26% في عام 2023) نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات التصديرية. ومع تحسن الإنتاج النفطي، يُتوقع أن يستقر الفائض عند حدود 24% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. تظل الاحتياطيات الرسمية عند مستويات قوية تغطي نحو 11 شهرًا من الواردات، كما حافظ ربط الدينار بسلة عملات يغلب عليها الدولار على الاستقرار الخارجي. ارتفعت الصادرات غير النفطية بنحو 20% خلال عام 2024، لكنها لا تزال تمثل نحو 9% فقط من إجمالي الصادرات، مما يعكس استمرار الاعتماد الكبير على قطاع الهيدروكربونات. ويُعد جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أولوية أساسية، إذ تبقى التدفقات الواردة محدودة بسبب العوائق الهيكلية، رغم الخطوات الأخيرة مثل تخفيف قيود تملك العقارات للمستثمرين بهدف تحسين بيئة الأعمال.

**التضخم والسياسة النقدية:** شهدت الكويت معدلات تضخم معتدلة مقارنة بالاتجاهات العالمية، فقد بلغ معدل التضخم العام نحو 4.0% في عام 2022 قبل أن يتراجع إلى 3.0% في عام 2024، بينما يسجل حتى منتصف 2025 نحو 2.3% على أساس سنوي، وهو من أدنى المعدلات في المنطقة. تراجعت الضغوط السعرية مع استقرار تكاليف الواردات بفضل ربط الدينار بسلة يغلب عليها الدولار، إلى جانب استمرار دعم الوقود والكهرباء والسلع الغذائية الذي خفف الأعباء على المستهلكين. ومع عودة التضخم إلى نطاق منخفض عند حدود 2%، أوقف بنك الكويت المركزي دورة التشديد النقدي في عام 2024، بعد أن رفع سعر الفائدة الرئيسي من 1.5% إلى نحو 4.0% خلال عامي 2022-2023 بالتوازي مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ومنذ ذلك الحين، أبقى البنك المركزي أسعار الفائدة ثابتة خلال عامي 2024-2025، مما يعكس تحوله إلى سياسة نقدية حيادية توازن بين السيطرة على التضخم ودعم نمو الائتمان. شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تسارعًا ملحوظًا، إذ ارتفع إجمالي الإقراض المصرفي بنحو 6.5% على أساس سنوي بحلول منتصف 2025، وهو أسرع معدل نمو منذ عام 2021. وفرة السيولة وتوقعات بلوغ أسعار الفائدة العالمية ذروتها عززت النشاط الاقتراضي والاستثماري، ومن المتوقع أن تواكب أسعار الفائدة المحلية الاتجاهات العالمية، مع احتمال خفضها في عام 2025 إذا استمر الانخفاض في التضخم عالميًا.

دين تصل آجالها إلى خمسين عامًا. وفي إطار هذا القانون، أصدرت الكويت في أكتوبر 2025 أول طرح دولي كبير للسندات الدولارية منذ عام 2017 بقيمة إجمالية بلغت 11.25 مليار دولار أمريكي موزعة على ثلاث شرائح: 3 سنوات، 5 سنوات، و10 سنوات، وذلك بهدف الاستفادة من أسواق الدين العالمية. وعلى الصعيد المحلي، جمعت الكويت نحو 1.8 مليار دينار كويتي من إصدارات الدين العام المحلي ضمن إطار "قانون التمويل والسيولة" بحلول نهاية سبتمبر 2025، مستهدفة الوصول إلى 2 مليار دينار كويتي من الاقتراض المحلي خلال عامي 2025-2026. وللأسبوع المالي 2025-2026، التي بدأت في الأول من أبريل، تخطط الحكومة للاقتراض في نطاق يتراوح بين 3 و6 مليارات دينار كويتي (أي ما يعادل تقريبًا 10-20 مليار دولار أمريكي) لتغطية العجز وتمويل المشاريع التنموية. من شأن قانون الدين العام الجديد وقواعد الانضباط المالي أن يساهما في تمويل العجز بطريقة أكثر استدامة، مع الحفاظ على الأصول الضخمة لصندوق الأجيال القادمة الذي تتجاوز قيمته 500% من الناتج المحلي الإجمالي.



Sources: IMF WEO and World Bank staff estimates.  
Note: Exclude investment income and FGF transfers.

توضيح: الميزان المالي للكويت (2022-2026)

**المركز الخارجي:** تواصل الكويت تسجيل أحد أعلى فوائض الحساب الجاري في العالم، رغم الانخفاض الطفيف مؤخرًا. بلغ الفائض في عام 2024 نحو 23.8%

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

عرضة للصددمات الخارجية ومع ذلك، فإن الأصول السيادية الكبيرة للكويت، التي تُقدَّر بأكثر من 500% من الناتج المحلي الإجمالي، توفر دعامة قوية وقدرة عالية على امتصاص الصدمات. الحفاظ على زخم الإصلاحات، وخاصة في مجالات الضبط المالي، وتطبيق قانون الدين الجديد، وتطوير القطاع الخاص ضمن رؤية 2035، سيكون ضروريًا لتعزيز مرونة الاقتصاد واستدامة النمو في مواجهة تقلبات سوق النفط المستقبلية.

**سوق العمل وتقدم الإصلاحات:** يشهد سوق العمل الكويتي تحسنًا تدريجيًا بالتوازي مع تعافي القطاعات غير النفطية. يُتوقع أن يرتفع التوظيف بنحو 2% في عام 2025، مدفوعًا بزيادة تشغيل الإناث بنسبة 2.4% مع تنامي نشاط القطاع الخاص. يبقى معدل البطالة العام منخفضًا عند نحو 2.1%، إلا أن بطالة الشباب أعلى بكثير (نحو 15%)، وتبلغ بين الشباب أكثر من 28%. وتشير هذه الفوارق إلى الحاجة المستمرة لإصلاحات سوق العمل وتوسيع فرص التوظيف في القطاع الخاص للمواطنين.

على صعيد الإصلاحات، تمضي الكويت قدمًا في تنفيذ أجندة رؤية الكويت 2035 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتحديث منظومة الحوكمة. يخضع نحو 983 تشريعًا للمراجعة، وقد تم تحديث حوالي 25% منها بحلول نهاية عام 2024، وتشمل مجالات مثل الإصلاح القضائي، والاستثمار الأجنبي، والضرائب، والتحول الرقمي. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع قانون لإنشاء محاكم اقتصادية متخصصة لتسوية النزاعات التجارية وتحسين بيئة الاستثمار. وتُعد هذه الإصلاحات القانونية والتنظيمية، إلى جانب تطوير المناطق الاقتصادية الكبرى مثل المنطقة الاقتصادية الشمالية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، أساسية للتحوّل نحو نموذج نمو يقوده القطاع الخاص. كما تتخذ الحكومة خطوات في مجال الإصلاح المالي تشمل فرض ضرائب انتقائية والنظر في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وقد أقرت زيادة طفيفة في الأجور العامة بنسبة 0.8% فقط في عام 2025، وهي الأدنى منذ عقود، في إشارة إلى نيتها احتواء نمو الإنفاق الجاري ورغم أن التقدم يتم بوتيرة تدريجية، فإن هذه الإصلاحات تهدف إلى معالجة التحديات الهيكلية وتقليل الاعتماد على النفط على المدى الطويل.

**المخاطر:** تبقى المخاطر السلبية المحيطة بأفاق الاقتصاد الكويتي مرتفعة نظرًا لاعتماده الكبير على النفط والغاز. فأي تراجع حاد في الطلب العالمي على النفط أو انخفاض في الأسعار، سواء بسبب تباطؤ اقتصادي عالمي أعمق أو تغييرات في سياسات أوبك+، سيؤدي إلى اتساع العجز المالي وتراجع الإيرادات التصديرية. كما تمثل التوترات الجيوسياسية الإقليمية مصدر خطر إضافي، إذ يمكن أن تؤثر المخاوف الأمنية المتزايدة في ثقة المستثمرين والمستهلكين. داخليًا، فإن تأخير تنفيذ الإصلاحات أو بطء التنويع الاقتصادي سيجعل الكويت أكثر

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

### Recent history and projections

	2022	2023	2024	2025e	2026f	2027f
<b>Real GDP growth, at constant market prices</b>	6.3	-3.6	-2.9	2.3	2.8	2.7
Private consumption	1.8	1.1	2.8	2.6	2.5	2.5
Government consumption	3.9	1.2	1.4	2.6	2.6	2.8
Gross fixed capital investment	2.2	0.6	3.8	2.4	2.6	2.6
Exports, goods and services	12.0	-3.6	-5.4	2.4	3.0	2.7
Imports, goods and services	6.3	5.7	4.8	2.9	2.6	2.6
<b>Real GDP growth, at constant factor prices</b>	6.3	-3.6	-2.8	2.4	2.7	2.7
Agriculture	1.1	0.1	0.3	1.2	1.2	1.2
Industry	7.9	0.1	-2.1	2.5	2.5	2.3
Services	4.2	-8.8	-3.8	2.2	3.1	3.4
<b>Employment rate (% of working-age population, 15 years+)</b>	72.7	72.5	72.2	72.2	72.2	72.2
<b>Inflation (consumer price index)</b>	4.0	3.6	3.0	2.6	2.3	2.1
<b>Current account balance (% of GDP)</b>	32.4	26.2	23.8	23.9	23.1	22.4
<b>Net foreign direct investment inflow (% of GDP)</b>	-2.0	-2.2	-2.0	-2.3	-2.4	-2.4
<b>Fiscal balance (% of GDP)<sup>1</sup></b>	12.5	-4.6	-4.8	-4.7	-4.5	-4.0
<b>Revenues (% of GDP)</b>	55.0	43.5	43.8	44.8	44.8	45.0
<b>Debt (% of GDP)<sup>1</sup></b>	2.3	12.7	0.5	10.3	11.0	12.0
<b>GHG emissions growth (mtCO2e)</b>	4.1	2.0	1.6	2.8	4.7	5.9

Source: World Bank, Poverty and Economic Policy Global Departments. Emissions data sourced from CAIT and OECD.

Notes: e = estimate, f = forecast. Data in annual percent change unless indicated otherwise.

1/ Based on fiscal year cycle (April to March 31). Fiscal balances exclude investment income and FGF transfers.

توضيح: يعرض الجدول أعلاه التطورات الاقتصادية الأخيرة للكويت والتوقعات للفترة 2022-2027 استنادًا إلى تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر 2025. يُبرز الجدول التعافي المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 2.3% في عام 2025 بعد عامين متتاليين من الانكماش، مدعومًا بارتفاع الاستثمارات وتعافي الصادرات. ويُظهر أن رصيد الحساب الجاري سيبقى قويًا للغاية متجاوزًا 20% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يستمر العجز المالي رغم الزيادة المحدودة في الإيرادات. كما يُتوقع أن ترتفع مستويات الدين العام ارتفاعًا طفيفًا لكنها ستظل من بين الأدنى عالميًا، مما يعكس الهيكل المالي الفريد للكويت. أما معدل التضخم فمن المنتظر أن يستقر عند نحو 2.3% في عام 2025، وهو من أدنى المعدلات في المنطقة

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

### أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ارتفاع الأسعار؛ إذ بلغ معدل التضخم في البحرين نحو 0.9% في عام 2024، بينما بلغ في الإمارات نحو 1.8% في عام 2024 ومتوقع أن يسجل 2.1% في عام 2025 في المتوسط. وفي السعودية، ارتفع التضخم قليلاً من 2.1% في عام 2024 إلى نحو 2.3% في عام 2025 مع تحسن الطلب المحلي. أما في الكويت (2.3% منتصف 2025) وقطر (1.1% في 2024 تقريباً) فتظل المعدلات منخفضة ضمن خانة الأحاد.

وقد ساهمت سياسات الدعم للوقود والمواد الغذائية، إلى جانب قوة الدولار الأمريكي الذي ترتبط به معظم العملات الخليجية، في الحد من التضخم المستورد. ومع تراجع التضخم العالمي، أوقفت البنوك المركزية الخليجية عمومًا رفع أسعار الفائدة اقتداءً بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وتوفر بيئة التضخم المعتدلة هذه مجالاً للسياسات النقدية التيسيرية التي تدعم الاستثمار والائتمان، طالما ظلت أسعار الصرف والدعم المالي قادرة على تثبيت توقعات التضخم.

**الأرصدة المالية والدين العام:** تختلف مستويات الدين العام بين دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة تباين مساراتها المالية.

**البحرين:** تتحمل البحرين أعلى عبء دين في المنطقة بنحو 131.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 بعد سنوات من العجزات الكبيرة. سجلت البحرين عجزاً مالياً يعادل 10.5% من الناتج المحلي في 2024، ورغم جهودها ضمن برنامج التوازن المالي، فإنها لا تزال تسجل عجزات تتطلب تمويلًا بالدين. من المتوقع أن ينخفض الدين قليلاً إلى نحو 127% في 2025 مع تحسن أسعار النفط والإصلاحات، لكنه يبقى مصدر ضعف رئيسي.

**المملكة العربية السعودية:** يبلغ الدين العام نحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، وهو مستوى منخفض نسبيًا رغم ارتفاعه من حوالي 21% في 2022 نتيجة لتمويل المشاريع العملاقة ضمن رؤية 2030. سجلت المملكة عجزاً مالياً طفيفاً يقارب 2.5% من الناتج في 2024 بسبب تراجع الإيرادات النفطية، ويتوقع صندوق النقد الدولي استمرار عجز معتدل بنحو 3% في 2025. ومع احتياطات

**آفاق النمو:** تتجه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى انتعاش واسع في عام 2025 بعد تباطؤ واضح في عام 2024. يتوقع البنك الدولي أن يرتفع النمو الإجمالي لدول المجلس إلى نحو 3.2% في عام 2025 (مقارنة بنحو 1.0% في 2024)، وأن يواصل الارتفاع ليبلغ 4.5% في عام 2026. ويُعزى هذا التحسن في الأداء إلى التراجع المتوقع في تخفيضات إنتاج النفط ضمن اتفاق أوبك+، مما سيعزز الناتج المحلي الإجمالي النفطي، إلى جانب استمرار التوسع القوي في القطاعات غير النفطية. ومن المتوقع أن تشهد جميع دول المجلس تقريباً نمواً أسرع في العام المقبل؛ فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن يرتفع النمو الحقيقي في المملكة العربية السعودية من نحو 0-2% في عام 2024 إلى ما بين 3-4% في عام 2025 مع تعافي الإنتاج النفطي واستمرار استثمارات المشاريع العملاقة. أما الإمارات العربية المتحدة فستظل من بين الاقتصادات الأفضل أداءً، بنمو يبلغ نحو 4.8% في عام 2025 مدعوماً بازدهار الأنشطة غير النفطية مثل السياحة والخدمات المالية والعقارات. وتسير قطر على مسار أكثر استقراراً مع نمو يتراوح بين 2.5-3% بفضل توسعة ضخمة في مشاريع الغاز الطبيعي المسال التي تعزز آفاق النمو على المدى المتوسط بعد عام 2025. في حين يُتوقع أن تحقق كل من عُمان والبحرين نمواً معتدلاً بنحو 3% أو أكثر في عام 2025 بدعم من ارتفاع الاستثمارات واستمرار الاستفادة في حالة عُمان من الإصلاحات المالية السابقة ومشروعات الغاز.

وبشكل عام، ومع ارتفاع الإنتاج النفطي تدريجياً واستمرار قوة الطلب المحلي، من المرجح أن تسهم دول مجلس التعاون الخليجي إيجابياً في النمو العالمي خلال عام 2025.

**التضخم:** يظل التضخم في دول مجلس التعاون منخفضاً إلى معتدل، وأقل بكثير من المتوسطات العالمية. تسجل عدة دول معدلات تضخم دون 2% بفضل ربط عملاتها بالدولار الأمريكي واستمرار سياسات الدعم الحكومي. فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل التضخم في عُمان أقل من 1% (حوالي 0.6% في عام 2024 ومتوقع 1.4% في عام 2025)، وهو من أدنى المعدلات عالمياً. وفي البحرين والإمارات تم احتواء

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

للاقتراض بين 3 و6 مليارات دينار كويتي (نحو 10-20 مليار دولار أمريكي) لتغطية العجز وتمويل المشاريع التنموية.

**أرصدة الحساب الجاري:** تظل الحسابات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عموماً في حالة فائض، مدعومة بعائدات صادرات النفط والغاز، رغم تضيق هوامش الفائض مع انخفاض أسعار النفط.

تمتلك قطر أكبر فائض خارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. بلغ فائض الحساب الجاري في قطر نحو 17.4% من الناتج المحلي في عام 2024، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 10.5% في عام 2025 مع اعتدال أسعار الطاقة. يدعم نمو صادرات الغاز الطبيعي المسال وانخفاض نسبة الواردات هذا الفائض الكبير لقطر.

تسجل الإمارات العربية المتحدة فوائض خارجية كبيرة بشكل مستمر – بلغت حوالي 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، ومن المتوقع أن تقترب من 7% في عام 2025 – بفضل تنوع مصادر الإيرادات التصديرية (النفط، الألمنيوم، الخدمات) وموقعها كمركز تجاري إقليمي. وقد ساهم ارتفاع الإنتاج النفطي وتعافي قطاع السياحة في الحفاظ على قوة المراكز الخارجية للإمارات.

أما المملكة العربية السعودية فقد تلاشى فائضها الخارجي تقريباً مع تخفيضات الإنتاج النفطي. بعد فائض بلغ 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، انخفض فائض الحساب الجاري السعودي إلى 2.9% فقط من الناتج في عام 2023، وتحول إلى عجز طفيف (~0.5% من الناتج المحلي) في عام 2024. ومع ارتفاع الإنتاج مرة أخرى، يُتوقع أن يتحسن الميزان الخارجي للسعودية؛ إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل توازناً قريباً من الصفر (-0.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2025. بمعنى آخر، فإن إيرادات السعودية من الصادرات عند سعر نفط يتراوح بين 75-80 دولاراً للبرميل بالكاد تغطي فاتورة الواردات والتحويلات إلى الخارج، وذلك على خلاف فوائضها ذات الرقمين خلال فترات ازدهار النفط.

تمتلك عمان والبحرين فوائض أصغر حجماً. بلغ فائض الحساب الجاري في عمان حوالي 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، ومن المتوقع أن يتراجع إلى نحو 0.8% في عام 2025 مع تراجع الإيرادات النفطية. أما البحرين، فقد سجلت فائضاً بنسبة 4.8% من الناتج المحلي في عام 2024 (مدعوماً بصادرات المصافي وتدفقات المساعدات الإقليمية)، ومن المتوقع أن تحافظ على فائض يقارب

أجنبية تفوق 400 مليار دولار، يبقى المركز المالي السعودي قوياً، رغم الضغوط الناتجة عن الإنفاق الاستثماري الكبير.

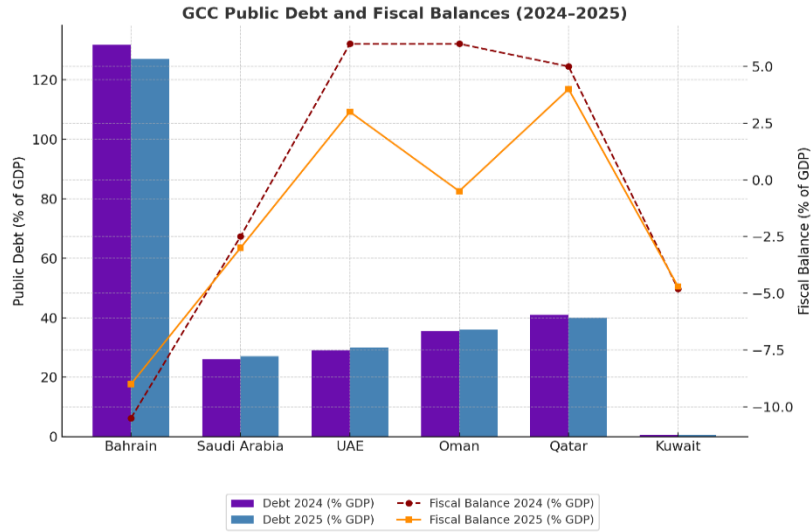
**الإمارات العربية المتحدة:** يبلغ الدين العام نحو 28-30% من الناتج المحلي الإجمالي. حققت الإمارات فائضاً مالياً يقارب 6% من الناتج في 2024 بفضل الإيرادات النفطية المرتفعة والانضباط في الإنفاق. ومع تراجع أسعار النفط عن مستوياتها المرتفعة، قد ينخفض الفائض قليلاً، إلا أن الدين سيظل مستقرًا حول 30% من الناتج في 2025، وهو مستوى مريح وفقاً للمعايير الدولية.

**سلطنة عُمان:** حققت عُمان تحولاً مالياً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، إذ انخفض الدين من أكثر من 60% من الناتج المحلي في 2020 إلى 35.5% في 2024 من خلال خفض الإنفاق وتعزيز الإيرادات. سجلت السلطنة فائضاً يقارب 6% من الناتج في 2024، إلا أن انخفاض أسعار النفط قد يدفعها إلى ميزانية شبه متوازنة بعجز طفيف 0.5% في 2025. يستقر الدين عند نحو 36% من الناتج، وتواصل رؤية عُمان 2040 دعم مسار مالي مستدام.

**قطر:** يبلغ الدين الحكومي نحو 41% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024 بعد أن انخفض من حوالي 60% في 2020. تحقق قطر فوائض مالية تتراوح بين 4-5% من الناتج في 2024، ويتوقع أن ينخفض الدين تدريجياً مع استمرار ارتفاع الإيرادات من الغاز الطبيعي المسال. وبفضل توسعة حقل الشمال، تبقى أوضاع المالية العامة القطرية قوية، ويتوقف التوازن المالي لعام 2025 على مستوى الإنفاق الرأسمالي، لكن الدين سيظل قريباً من 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

**الكويت:** يبقى الدين العام في الكويت من الأدنى عالمياً بنحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، لكنه بدأ في الارتفاع. أقرت الكويت في مارس 2025 قانون الدين العام الجديد الذي حدد سقفاً قدره 30 مليار دينار كويتي (حوالي 98 مليار دولار أمريكي) وسمح بإصدار أدوات دين تصل آجالها إلى 50 عاماً. وفي أكتوبر 2025، أصدرت الكويت أول طرح دولي كبير للسندات الدولارية منذ عام 2017 بقيمة 11.25 مليار دولار عبر ثلاث شرائح (3 سنوات، 5 سنوات، 10 سنوات) للاستفادة من أسواق الدين العالمية. وعلى الصعيد المحلي، جمعت الكويت 1.8 مليار دينار كويتي من إصدارات الدين العام ضمن قانون التمويل والسيولة حتى نهاية سبتمبر 2025، مستهدفة الوصول إلى 2 مليار دينار خلال 2025-2026. وللسنة المالية 2026/2025 (ابتداءً من 1 أبريل)، تخطط الحكومة

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم



المصادر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2025)؛ رويترز؛ تايمز الكويت؛ عرب نيوز. توضيح: يوضح هذا الرسم البياني مستويات الدين العام والأرصدة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2024-2025. تواصل البحرين تميزها بامتلاكها أعلى عبء دين في المنطقة، متجاوزًا 125% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا تزال تسجل عجزات مالية رغم جهود الإصلاح تحافظ المملكة العربية السعودية على مستوى دين منخفض نسبيًا (~26-27% من الناتج المحلي الإجمالي)، رغم بقاء الأرصدة المالية في نطاق سلبي طفيف مع استمرار استثمارات رؤية 2030 تحقق الإمارات العربية المتحدة فوائض مالية مستمرة مع دين يقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعومة بتنوع مصادر الإيرادات أسهمت الإصلاحات المالية في عمان في خفض الدين إلى نحو 35-36% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم تقلص الفوائض المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط. تستمر قطر في تحقيق فوائض مالية قوية مع الحفاظ على دين يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعومًا بإيرادات الغاز الطبيعي المسال تبقى الكويت حالة فريدة، إذ يعد دينها العام من الأدنى عالميًا (~0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، و~0.6% في عام 2025). ومع ذلك، وضمن إطار قانون التمويل والسيولة الجديد لعام 2025، أصدرت الكويت بالفعل 1.8 مليار دينار كويتي (~ 5.8 مليار دولار أمريكي) من أدوات الدين المحلي، و11.25 مليار دولار أمريكي في الأسواق الدولية.

4% في عام 2025. وقد حسنت الدولتان مراكزهما الخارجية مقارنة بفترات العجز قبل عام 2021، مما خفف الضغط على ربط عملتيهما بالدولار. تواصل الكويت تسجيل فوائض كبيرة جدًا (~24% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما أشير سابقًا، مما يعكس دورها كمصدر رئيسي للنفط مع مستوى واردات محدود. ويُعد الفائض الخارجي المصدر الأساسي لتراكم أصول صندوق الثروة السيادي الكويتي.

باختصار، تدخل دول مجلس التعاون الخليجي عام 2025 مع توقعات بتسارع النمو واستمرار السيطرة على معدلات التضخم. يسهم ارتفاع الإنتاج النفطي وصلابة الأنشطة غير النفطية في تعزيز النمو، بينما يساهم ربط العملات بالدولار الأمريكي وسياسات الدعم في إبقاء التضخم عند مستويات منخفضة. تختلف المؤشرات المالية والخارجية بين دول المجلس – فبعضها (مثل الإمارات وقطر) يتمتع بفوائض قوية، في حين تواجه أخرى (مثل البحرين والسعودية بدرجة أقل) عجزات أو مستويات دين مرتفعة – إلا أن الهوامش المالية لدول الخليج تبقى كبيرة. وتُعد الإصلاحات المالية وجهود التنويع الاقتصادي من القضايا الرئيسية التي يجب متابعتها، إذ تسعى الحكومات الخليجية إلى الاستفادة من انتعاش النمو لترسيخ الاستدامة المالية طويلة الأجل. كما يبرز مفهوم “الإفناق الذكي” – أي الاستثمار الفعال وضبط النفقات الجارية – كأحد الموضوعات المشتركة في الوقت الذي تهدف فيه دول الخليج إلى تحقيق التوازن بين أهداف التنمية والإدارة المالية الرشيدة.

### السياق العالمي

فقد انخفض التضخم العام بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، لكنه لا يزال أعلى من المستهدفات التي وضعتها البنوك المركزية. في الولايات المتحدة، تراجع التضخم من نحو 9% في عام 2022 إلى حوالي 4% في منتصف عام 2025، إلا أن الضغوط السعيرية الأساسية لا تزال قائمة جزئيًا بسبب تكاليف الرسوم الجمركية؛ إذ يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الشركات الأمريكية امتصت جزءًا من الرسوم المفروضة على الواردات، مما حدّ من انتقال أثرها إلى المستهلكين حتى الآن. ومن المتوقع أن يستمر التضخم الأمريكي في التراجع باتجاه هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%، ومع تباطؤ سوق العمل، اعتبر صندوق النقد الدولي قرار الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة في سبتمبر 2025 قرارًا مناسبًا. وقد مثل هذا الخفض تحولًا بعد أن أبقى الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها منذ 22 عامًا (~5.5%) حتى أوائل عام 2025. في المقابل، ظل التضخم في المملكة المتحدة وبعض دول أوروبا أكثر عنادًا؛ إذ سجل مؤشر أسعار المستهلك في بريطانيا نحو 6-7% في الربع الثالث من عام 2025، وهو من بين الأعلى في الاقتصادات المتقدمة. رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة إلى 5.25% بحلول منتصف 2025، ورغم أن التضخم في المملكة المتحدة يتراجع من مستويات مزدوجة الرقم في عام 2022، فإنه لا يزال مرتفعًا بسبب نمو الأجور وتكاليف الطاقة. أما البنك المركزي الأوروبي فقد رفع سعر الفائدة إلى 4% في عام 2024، ومن المتوقع فقط بحلول نهاية عام 2025 ومع تراجع التضخم في منطقة اليورو إلى نحو 3% أن يوقف التشديد أو يبدأ بتخفيف محدود للسياسة النقدية. في الأسواق الناشئة، بدأت العديد من البنوك المركزية التي شددت سياساتها مبكرًا (مثل أمريكا اللاتينية) في خفض أسعار الفائدة مع انحسار التضخم. وتُعد الصين حالة مغايرة، إذ تشهد مستويات تضخم منخفضة للغاية – بل وفترات من الانكماش السعيري – نتيجة ضعف الطلب المحلي؛ وتُعد هذه الضغوط السعيرية “المحدودة جدًا” في الصين تناقضًا واضحًا مع مستويات التضخم المرتفعة في بقية دول العالم. على الصعيد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض معدل التضخم الاستهلاكي من 6.5% في عام 2023 إلى نحو 4.2% في عام 2025، مقتربًا من المستويات التي كانت سائدة قبل الجائحة.

**اتجاهات النمو العالمي:** يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا تدريجيًا مع خروجه من مرحلة التعافي بعد الجائحة ومواجهته رياحًا معاكسة جديدة. يُقدّر صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته (أكتوبر 2025) أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو 3.0% في عام 2025، وهو مستوى أدنى قليلًا من متوسط عامي 2023-2024، مع تحسن طفيف إلى 3.1% في عام 2026. تنمو الأسواق الناشئة عمومًا بوتيرة أسرع من الاقتصادات المتقدمة؛ فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن تحقق آسيا الناشئة نموًا يقارب 5%، بينما يتراوح متوسط نمو الاقتصادات المتقدمة بين 1-2.2% أظهرت الولايات المتحدة صلابة في الأداء؛ فيعد نمو يتراوح بين 2.5-3% في عام 2023، يُتوقع أن يسجل النمو الأمريكي حوالي 1.9% في عام 2025، متجنبًا الركود وإن كان بوتيرة أبطأ من عام 2024. تباطأ النمو في منطقة اليورو بشكل حاد بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة وتشديد السياسات النقدية، إذ يُتوقع أن يبلغ النمو نحو 1.0% فقط في عام 2025 بعد أن كان أقل من 1% في عام 2024. وفي داخل أوروبا، اقتربت بعض الاقتصادات (مثل ألمانيا وإيطاليا) من الركود خلال عام 2024، بينما سجلت اقتصادات أخرى (مثل إسبانيا) نشاطًا أقوى قليلًا، إلا أن المنطقة عمومًا تسير بوتيرة بطيئة. أما اقتصاد الصين فيشهد هو الآخر تباطؤًا؛ إذ يُتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.8% في عام 2025، انخفاضًا من 5% في عام 2024 ومن المعدلات المرتفعة السابقة. وقد جاء التعافي الصيني بعد جائحة كورونا غير متوازن، متأثرًا بتراجع قطاع العقارات وضعف الطلب المحلي. وفي المقابل، يُتوقع أن يسجل نمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نحو 3.4% في عام 2025، ارتفاعًا من 2.4% في عام 2024، مع تعافي الدول المنتجة للنفط (ويشمل هذا المتوسط دول مجلس التعاون الخليجي). بوجه عام، ظل النمو العالمي “مستقرًا” في النصف الأول من عام 2025، إلا أن هناك مؤشرات على تباطؤ واسع في الأفق مع استمرار تأثير أسعار الفائدة المرتفعة وحالة عدم اليقين الجيوسياسي على النشاط الاقتصادي.

**التضخم والسياسة النقدية:** يتراجع التضخم العالمي تدريجيًا من الذروات المسجلة في عام 2022، إلا أن الصورة ما تزال متفاوتة بين الدول.

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

من المستوى المطلوب للمنتجين ذوي التكلفة العالية أو للدول ذات الإنفاق المرتفع مثل الكويت.

تتجه المخاطر التي تواجه أسعار النفط نحو الجانب السلبي؛ إذ إن تباطؤًا عالميًا أكثر حدة أو ضعفًا أكبر في الطلب الصيني قد يؤدي مباشرة إلى تراجع استهلاك النفط، مما قد يدفع الأسعار إلى الهبوط ويضغط على الإيرادات التصديرية لدول الخليج. وفي المقابل، فإن أي تصعيد في الصراعات الجيوسياسية (في الشرق الأوسط أو في مناطق أخرى) يمكن أن يعطل الإمدادات ويدفع الأسعار إلى الارتفاع الحاد. بالنسبة لدول الخليج، تؤكد هذه الحالة من عدم اليقين أهمية إعادة بناء الاحتياطات المالية عندما تكون الأسعار مواتية، وتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي لتخفيف أثر الصدمات النفطية المستقبلية. فعلى سبيل المثال، تواجه الكويت سيناريو تحولات عالمية طويلة الأجل (مثل سياسات التحول في الطاقة واعتماد المركبات الكهربائية) قد تُضعف نمو الطلب على النفط بشكل كبير بعد هذا العقد، مما يجعل إصلاحات رؤية 2035 الرامية إلى تطوير الاقتصاد غير النفطي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

**التحولات والسياسات العالمية وتداعياتها:** تُعد عدة اتجاهات في السياسات العالمية ذات أهمية خاصة للكويت ودول مجلس التعاون الخليجي:

ذروة أسعار الفائدة العالمية: مع انحسار معدلات التضخم، تقترب حقبة التشديد النقدي المتزامن عالميًا من نهايتها. من المرجح أن يكون مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد أنهى دورة رفع أسعار الفائدة، فيما تتوقع الأسواق خفضها خلال عامي 2024-2025 إذا انخفض التضخم بشكل مستدام إلى نحو 2.0%. ويُعد ذلك تطورًا إيجابيًا لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، إذ ستمكن البنوك المركزية - مثل بنك الكويت المركزي ومؤسسة النقد العربي السعودي - من خفض أسعار الفائدة بالتوازي مع الاحتياطي الفيدرالي، مما سيقال تكاليف الاقتراض للحكومات والشركات. كما أن انخفاض أسعار الفائدة العالمية سيدعم أسعار النفط عبر إضعاف الدولار الأمريكي وتحسن معنويات النمو العالمي، غير أن البنوك المركزية ستظل حذرة حتى يتم التأكد من تراجع التضخم بشكل كامل، التعديلات المالية في الاقتصادات الكبرى: يدفع ارتفاع مستويات الدين العام في الاقتصادات المتقدمة إلى مناقشات حول سبل تحقيق التوازن المالي. تجنبت الولايات المتحدة بصعوبة إغلاقًا حكوميًا

وإذا استمر هذا الاتجاه نحو انخفاض التضخم العالمي، فسيتيح للبنوك المركزية الكبرى الإبقاء على أسعار الفائدة أو خفضها، مما يخفف الأعباء المالية على المقترضين. إلا أن المخاطر تبقى قائمة في كلا الاتجاهين؛ فحدوث صدمات في إمدادات النفط أو الغذاء أو تصاعد التوترات الجيوسياسية قد يعيد الضغوط التضخمية، بينما قد يؤدي التشديد المفرط إلى خنق النمو. ومن ثم، يسير صانعو السياسات النقدية في توازن دقيق، إذ يواصلون "مراقبة البيانات الواردة عن كثب" تحسبًا لأي ضغوط تضخمية محتملة.

**آفاق سوق النفط:** تشكل التوقعات المتعلقة بعرض وطلب النفط عالميًا عاملاً حاسمًا بالنسبة للكويت وجيرانها. حتى الآن في عام 2025، اتسمت أسواق النفط بالتقلب لكنها بقيت عمومًا ضعيفة. فقد أدت المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي (وخاصة في الصين) إلى كبح توقعات الطلب، مما أبقى الأسعار تحت السيطرة. بلغ متوسط سعر خام برنت في أوائل عام 2025 نحو منتصف السبعينات دولارًا للبرميل قبل أن ينخفض إلى أوائل الستينات خلال الربع الثاني بسبب مخاوف من ركود اقتصادي عالمي. وشهدت الأسواق ارتفاعًا مؤقتًا للأسعار فوق 70 دولارًا في يونيو نتيجة تصعيد جيوسياسي محدود في منطقة الخليج، لكنه كان قصير الأمد. قام منتجو أوبك+ بإدارة المعروض النفطي بنشاط للحفاظ على استقرار الأسعار، حيث نفذت كل من المملكة العربية السعودية وروسيا تخفيضات إضافية طوعية في الإنتاج خلال صيف 2025، وأشارت منظمة أوبك+ في اجتماعها في أكتوبر إلى أنها ستقوم فقط باستعادة الإنتاج تدريجيًا خلال عام 2026. ساعدت هذه الإجراءات في تثبيت أرضية لأسعار النفط عند مستويات مرتفعة في نطاق السبعينات بحلول خريف 2025.

وبالنظر إلى المستقبل، تتوقع معظم التقديرات أن يشهد الطلب على النفط نموًا متواضعًا في عام 2025 (بمقدار نحو مليون برميل يوميًا) مع استمرار تعافي قطاعي الطيران والسفر وتوسع الاقتصادات الآسيوية. وعلى جانب العرض، يزيد الإنتاج من خارج أوبك (مثل النفط الصخري الأمريكي) بوتيرة حذرة نتيجة لانضباط الشركات في الإنفاق الرأسمالي. وعليه، فإن السيناريو الأساسي يشير إلى تداول أسعار النفط ضمن نطاق معتدل يتراوح بين 70-80 دولارًا للبرميل، وهو مستوى كافٍ لتغطية موازنات بعض دول الخليج مثل السعودية (يقدر سعر التعادل لديها بنحو 75 دولارًا)، لكنه أدنى

## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

أما على الصعيد الجيوسياسي، فما تزال الصراعات في مناطق مثل أوكرانيا والشرق الأوسط تضيق قدرًا كبيرًا من عدم اليقين إلى أسواق السلع ومناخ الاستثمار العالمي. حتى الآن، تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من التعامل مع هذه التحديات بشكل جيد نسبيًا، حيث أظهرت الأسواق المالية الخليجية مرونة أمام التقلبات الخارجية بفضل السيولة الوفيرة والأسس الاقتصادية القوية. ومع ذلك، فإن أي تصعيد كبير قد يؤثر في طرق الشحن العالمية أو سلاسل إمداد الطاقة أو تدفقات رؤوس الأموال، مما قد ينعكس سلبيًا على اقتصادات الخليج. فعلى سبيل المثال، تتم مراقبة الصراع الدائر بين إسرائيل وغزة في أواخر عام 2025 عن كثب تحسبًا لأي آثار محتملة على عبور النفط أو مناخ الاستثمار الإقليمي، رغم أن التأثير الاقتصادي المباشر على دول مجلس التعاون ظل محدودًا حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

**الآفاق المستقبلية للكويت ودول مجلس التعاون الخليجي في السياق العالمي:**  
في المجمل، تدخل الكويت وجيرانها في منطقة الخليج عام 2025 من موقع قوة نسبي، إلا أنها تواجه بيئة عالمية أقل انتعاشًا. فالنمو العالمي يتباطأ، مما قد يحد من نمو الطلب على النفط ويكبح ارتفاع الأسعار، وبالتالي إبقاء إيرادات الصادرات الخليجية دون المستويات الاستثنائية التي تحققت في عام 2022. وفي الوقت نفسه، فإن تراجع التضخم العالمي وبلوغ أسعار الفائدة العالمية ذروتها المحتملة يوفران متنفسًا للأسواق – من خلال خفض تكاليف التمويل الخارجي والحفاظ على بيئة تضخم منخفضة في دول الخليج. أما بالنسبة للكويت، فإن الرسالة الأساسية تكمن في أهمية تعزيز الصلابة المالية في الوقت الراهن. فالدولة لا تزال تتمتع بفائض كبير في الحساب الجاري واستفادت من دورة ارتفاع أسعار النفط بعد الجائحة، غير أن الاتجاه العالمي يسير نحو طاقة أنظف ونمو أكثر اعتدالًا. ولا تزال تقلبات أسعار النفط تمثل مصدر القلق الأكبر بالنسبة لموازنة الكويت ودول مجلس التعاون عمومًا (إذ حذر صندوق النقد الدولي صراحة من أن أي انخفاض إضافي في أسعار النفط سيشكل خطرًا كبيرًا على السعودية وغيرها من المنتجين). وبناءً عليه، يتعين على الكويت المضي قدمًا في تنفيذ أجندة التنويع والإصلاح المالي – بما في ذلك تطبيق قانون الدين العام، واستحداث مصادر إيرادات غير نفطية، وترشيد الدعم – استعدادًا لمستقبل يقل فيه الاعتماد على العوائد النفطية كداعم رئيسي للاقتصاد.

في أواخر عام 2025، ومن المرجح أن تستأنف سياسة التشديد المالي في السنوات المقبلة. وفي أوروبا، أدى تطبيق القواعد المالية للاتحاد الأوروبي مجددًا في عام 2024 إلى بدء خفض تدريجي في مستويات العجز. ورغم أن هذه التعديلات قد تُبْطئ الطلب المحلي (مما يقلل نمو الواردات من منطقة الخليج)، فإنها تخفف في المقابل الضغوط التصاعدية على أسعار الفائدة العالمية. أما بالنسبة للمستثمرين السياديين في دول الخليج، فإن اتباع سياسات مالية أكثر انضباطًا في الاقتصادات الغربية قد يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بقيمة أصولهم المستثمرة في الولايات المتحدة وأوروبا، التحولات الاقتصادية في الصين: يشهد الاقتصاد الصيني مرحلة من التحول بينما تسعى السلطات إلى مواجهة ركود قطاع العقارات وضغوط الانكماش. اتخذت بكين إجراءات تيسيرية شملت خفض أسعار الفائدة وتقليص متطلبات الاحتياطي للبنوك لتحفيز النمو، لكن النتائج جاءت متباينة. ويُعد المسار الاقتصادي للصين ذا أهمية كبيرة للدول الخليجية المصدرة للنفط، نظرًا لكونها أكبر مستهلك للنفط وشريكًا تجاريًا رئيسيًا لها. فإذا تمكنت الصين من تحقيق استقرار اقتصادي عبر الحوافز والإصلاحات مع الحفاظ على معدل نمو يتراوح بين 4-5%، فسيديم ذلك الطلب العالمي على النفط. أما في حال تفاقم تباطؤ الاقتصاد الصيني أو تبنيه نموذجًا أكثر انغلاقًا واكتفاء ذاتيًا، فقد تتأثر إيرادات الصادرات الخليجية وتدفقات الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات الصينية المباشرة في مشاريع البنية التحتية الخليجية. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن ضعف الطلب الصيني على الواردات كان من العوامل التي أسهمت في انخفاض أسعار النفط، ما يدفع صناعات القرار في الخليج إلى متابعة السياسات الاقتصادية الصينية عن كثب – مثل دعم قطاع العقارات أو تحفيز الاستهلاك – عند وضع خططهم المالية ومستويات الإنتاج النفطي، التجارة العالمية والجغرافيا السياسية: تمثل زيادة حدة التوترات التجارية – مثل الرسوم الجمركية الجديدة بين الولايات المتحدة والصين أو القيود على الصادرات – مخاطر سلبية على الآفاق الاقتصادية العالمية. ورغم أن صندوق النقد الدولي لاحظ أن الأثر المباشر لهذه الرسوم على التضخم كان محدودًا (حيث امتصت الشركات جزءًا من التكاليف)، فإن استمرارها أو تصاعدها قد يؤدي إلى تراجع أحجام التجارة العالمية. ورغم أن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ليست طرفًا مباشرًا في تلك النزاعات، إلا أنها تتأثر بشكل غير مباشر من خلال انعكاساتها على النمو العالمي وتدفقات الاستثمارات.



## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

تمتلك الكويت أصولاً ضخمة في صناديقها السيادية، ما يمنحها نافذة زمنية لتطبيق إصلاحات تدريجية ولكن ثابتة دون ضغوط أزمات مالية، وهي ميزة تفتقر إليها العديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى. ويعتمد استثمار هذه الفرصة بحكمة – عبر “الإنفاق الذكي” والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية – على مدى نجاح الكويت في مواجهة التحولات العالمية خلال السنوات المقبلة.

أما دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، فقد أثبتت قدرتها على تحقيق نمو متين حتى في ظل دورة اقتصادية عالمية معتدلة، مستفيدة من نقاط قوتها الداخلية مثل برامج الاستثمار، وقطاع السياحة، والخدمات اللوجستية. وإذا ظلت الظروف العالمية مستقرة نسبيًا – دون ركود كبير أو صدمات سعرية – فإن الكويت وجيرانها في الخليج مرشحون لعام من التعافي والتوسع في 2025، مدعومين بسياسات مالية حصيفة وزيادة في إنتاج النفط. ومع ذلك، سيبقى تركيزهم موجّهًا نحو المستقبل، إدراكًا منهم بأن المشهد الاقتصادي العالمي في طور التغير، وأن الازدهار المستدام على المدى الطويل سيتوقف على مدى نجاح الإصلاحات في تقليص الاعتماد على السلعة الواحدة التي شكّلت مصدر ثروتهم لعقود.



## التقرير الاقتصادي الكلي للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

### ملاحظة ختامية:

يقدم هذا التقرير لمحة شاملة حتى أكتوبر 2025، متضمناً بيانات وأرقاماً اقتصادية كلية مفصلة ورسوماً بيانية داعمة للتحليل المتعمق. وتستند البيانات إلى مصادر رسمية موثوقة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والجهات الحكومية، وغيرها من المؤسسات المعتمدة لضمان الدقة وحداثة المعلومات. ومع تطور الأحداث خلال العام، يُنصح بمتابعة هذه المؤشرات عن كثب لرصد أي انحرافات محتملة، خصوصاً في ظل البيئة العالمية المتقلبة.

### المصادر والروابط:

تقرير الآفاق الاقتصادية والفقر للبنك الدولي (أكتوبر 2025)؛ تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (إصداري أكتوبر ويوليو 2025)؛ التحديث الاقتصادي الخليجي للبنك الدولي (أكتوبر 2025)؛ تقارير المادة الرابعة وبيانات صندوق النقد الدولي؛ وكالة رويترز وبيانات خبراء صندوق النقد الدولي. جميع البيانات هي الأحدث والمتاحة من منشورات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

KUWAIT MPO

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-kwt.pdf>

WORLD BANK OCT KUWAIT.pdf

<file:///file-VWGGAFupkFVG6P9sS3K6x6>

Monthly Economic Report English - Aug 26.pdf

<file:///file-1kmnnQ8inSLvblJLGo9i6>

IMF sees mixed global inflation picture in the face of higher tariffs | Reuters

<https://www.reuters.com/business/imf-sees-mixed-global-inflation-picture-face-higher-tariffs-2025-10-02/>

thedocs.worldbank.org

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-menaap.pdf>

GCC: Growth on the Rise, but Smart Spending Will Shape a Thriving Future

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/19/gcc-growth-on-the-rise-but-smart-spending-will-shape-a-thriving-future>

thedocs.worldbank.org

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/7210a1bcbdc24a6d73c62228ee1e3e70-0500042021/related/data-are.pdf>

thedocs.worldbank.org

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/7210a1bcbdc24a6d73c62228ee1e3e70-0500042021/related/data-omn.pdf>

thedocs.worldbank.org

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/7210a1bcbdc24a6d73c62228ee1e3e70-0500042021/related/data-bhr.pdf>

BAHRAIN MPO

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-bhr.pdf>

thedocs.worldbank.org

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/7210a1bcbdc24a6d73c62228ee1e3e70-0500042021/related/data-sau.pdf>

thedocs.worldbank.org

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/7210a1bcbdc24a6d73c62228ee1e3e70-0500042021/related/data-qat.pdf>

World Economic Outlook Update, July 2025: Global Economy: Tenuous Resilience amid Persistent Uncertainty

<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2025/07/29/world-economic-outlook-update-july-2025>

United States and the IMF

<https://www.imf.org/en/Countries/USA>

imf.org

<https://www.imf.org/-/media/Images/IMF/Publications/WEO/2025/july/english/world-economic-outlook-update-july-2025-growth-projections-table.ashx?h=3268&w=1800&la=en>

IMF / WORLD ECONOMIC OUTLOOK 2025 | UNifeed - UN Media

<https://media.un.org/unifeed/en/asset/d343/d3431620>

## ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

**تقارير اقتصادية:** في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/>

**اتصل بنا:** فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

**ساعات العمل:** من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس  
**هاتف/واتساب:** 00965-22286370

**البريد الإلكتروني:** [Info@edgeconsultancykw.com](mailto:Info@edgeconsultancykw.com)

**لينكد إن:** [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)

**العنوان:** القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/>

**خدماتنا:** تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكل الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/>



حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى".

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى".

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج".

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها. هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء وردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو شركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت